المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
تحليل استراتيجي

تحليل استراتيجي · EOSP-2026-147

أمن الطاقة الأوروبي بعد صدمة إمدادات الشرق الأوسط لعام 2026

أجندة للصمود تربط الغاز والكهرباء والشحن والأسمدة والشراكات الدبلوماسية.

روما · أغسطس 2026
إصدار عام · أُعدّ لصنّاع السياسات والأوساط الدبلوماسية
صادر عن المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

أمن الطاقة الأوروبي بعد صدمة إمدادات الشرق الأوسط لعام 2026

أجندة للصمود تربط الغاز والكهرباء والشحن والأسمدة والشراكات الدبلوماسية.

التقدير التنفيذي

> كشفت صدمة الإمدادات أن أمن الطاقة الأوروبي يعتمد على مرونة الشبكات والمخزونات وتنوع المسارات بقدر اعتماده على حجم الواردات، وأن الاستجابة المقبلة يجب أن تجمع السوق والدبلوماسية والاستثمار.

النتائج الرئيسية

- التنوع الاسمي لا يساوي صموداً إذا بقيت المسارات ونقاط الاختناق مشتركة.
- مرونة الكهرباء والغاز والموانئ مترابطة مع استمرارية الصناعة والنقل.
- الاستجابة المنفردة ترفع كلفة المنافسة بين الدول الأوروبية.
- الدبلوماسية مع المنتجين ودول العبور عنصر من عناصر الأمن الاقتصادي.

البنية الجديدة للتعرض

لا يخفض التنويع التبعية فعلياً ما لم يكشف أيضاً التركزات الجديدة والقيود المرتبطة بالبنية التحتية.

ينبغي تقييم تنوع الإمداد بما يتجاوز عدد البلدان الموردة. فمدد العقود وتركز المسارات وسعة المحطات واختناقات الشبكات الداخلية والقدرة على استبدال مصدر متعطل، كلها تحدد المرونة الفعلية. وقد تبقى محفظة واردات متنوعة معرضة للخطر إذا اعتمدت مصادرها على الممر البحري نفسه.

السؤال الأمني هو مدى قدرة النظام على مواصلة الخدمة مع تغير الطقس وحدوث أعطال وتقلب الطلب.

يجب إدراج تقنيات الطاقة النظيفة والمواد الحرجة في التقييم نفسه؛ فقد يحد التركز الصناعي وطول مدد إنجاز المشاريع وإجراءات الترخيص من القدرة على الاستبدال.

مجال التعرض	التركز الخفي	اختبار الصمود
الغاز والغاز الطبيعي المسال	المسارات والمحطات والمنافسة العالمية	هل يمكن نقل الكميات داخلياً؟
الكهرباء	الشبكات والموازنة والارتباط بأحوال الطقس	هل يمكن تلبية الأحمال الأساسية؟
التقنيات النظيفة	التصنيع والمعادن والمكونات	هل يمكن استبدال الإمدادات في الوقت المناسب؟
البنية التحتية	أوجه الاعتماد السيبرانية والمادية المشتركة	هل يمكن عزل الخدمة واستعادتها؟

الغاز والنفط تحت الضغط الجيوسياسي

ولا يزال أمن الهيدروكربونات مطلبا قريبا الأجل حتى مع تغير الطلب الهيكلي والتكنولوجيا.

يظل الغاز مهماً للأسر والصناعة وموازنة نظم الطاقة في أسواق أوروبية عديدة. ويوفر تنويع الغاز الطبيعي المسال خيارات إضافية، لكنه يعرّض المشترين أيضاً للأحداث العالمية وظروف الشحن والمنافسة. ويدعم التخزين الصمود، غير أن قيمته تعتمد على قدرة السحب والشبكات الداخلية والاستخدام المنسق.

فأسواق النفط عالمية، ولكن الاضطرابات لا تزال قادرة على خلق قيود إقليمية على المنتجات واللوجستيات. فالمخزونات الاستراتيجية أداة بالغة الأهمية وينبغي ربطها بمعايير واضحة للإفراج، وتخطيط التوزيع، والتنسيق الدولي.

ينبغي تجنب خطأين: افتراض أن تراجع الطلب على المدى الطويل يلغي الاحتياجات الأمنية القريبة، واستخدام الدعم الطارئ بما يعوق التكيف. وتُقيّم الاستثمارات والعقود وفق مسارات انتقال معقولة وكلفة تعذر الإمداد.

- مراجعة العقود والبنية التحتية في سيناريو تعطل الإمداد والنقل البحري معاً.
- تنسيق التخزين وتدابير الطوارئ قبل تشتت الاستجابات الوطنية.
- الحفاظ على خطط عملية لتوزيع المخزونات الاستراتيجية، لا الاكتفاء بأرقام حجمها الإجمالي.

أمن الكهرباء ومرونة النظام

ويتطلب الاقتصاد المكهرب بصورة متزايدة إيلاء مزيد من الاهتمام للشبكات والموازنة والتخزين والاستعادة.

تزداد أهمية أمن الكهرباء مع كهربة النقل والتدفئة والصناعة. ولا تكفي قدرة التوليد وحدها لبيان إمكان إيصال الطاقة إلى المستهلك في الوقت المطلوب. فالشبكات والربط البيني والاستجابة للطلب والتخزين والموارد القابلة للتحكم والتنسيق التشغيلي كلها عناصر في كفاية النظام.

ينبغي أن يختبر التخطيط ظروف ضغط مترابطة بين البلدان: انخفاض إنتاج المصادر المتجددة، وارتفاع الطلب، وتعطل منشآت، وتقييد الواردات.

تحسّن الرقمنة الرصد والتحكم، لكنها توسع التعرض السيبراني. ويحتاج المشغلون إلى فصل الأنظمة، وإجراءات يدوية مختبرة، ووصول مأمون للمورّدين، وتمارين لاستعادة الخدمة تشمل تبعيات الاتصالات والوقود.

- تقييم كفاية النظام مع احتساب قيود الشبكات ومرونة الطلب.
- اختبار استعادة الخدمة إقليمياً مع تعطل الأنظمة السيبرانية والاتصالات.
- تسريع ترخيص مشاريع الشبكات والتخزين التي تعالج الاختناقات الأعلى أثراً.

حماية البنية التحتية والتعافي

ولا يمكن للحماية أن تقضي على جميع الحوادث؛ ويجب تحديد وقت التعافي والتنسيق عبر الحدود مسبقا.

تتعرض البنية التحتية للطاقة للأعطال التقنية والطقس المتطرف والحوادث السيبرانية والتعطيل المتعمد. وتُرتب الحماية وفق أثر التعطل في النظام، لا شهرة الأصل؛ فقد تكون عقدة أقل بروزاً أشد أهمية بسبب محدودية البدائل.

ويجب أن تكون المسؤوليات العامة والخاصة صريحة، فالمشغلون لديهم معارف تقنية ويراقبون العديد من الأصول؛ والحكومات تدير الاستخبارات، وسلطات الطوارئ، والدعم عبر الحدود، والاتصالات العامة. وينبغي أن تحدد البروتوكولات المعلومات المشتركة ومن يستطيع أن يأذن باتخاذ إجراءات.

ينبغي أن تشمل تمارين استعادة الخدمة المورّدين والمقاولين اللازمين للإصلاح. فقد تحدد مدة الانقطاعَ إتاحةُ قطع الغيار الحرجة والكوادر المتخصصة والنقل وتصاريح الوصول.

- تصنيف الأصول وفق أثرها في الخدمة وتوافر البدائل ومدة الإصلاح.
- الحفاظ على قنوات مأمونة لتبادل معلومات الحوادث والتقديرات بين القطاعين العام والخاص.
- تخزين قطع الغيار الحرجة مسبقاً وإعداد ترتيبات للمساعدة المتبادلة.

القدرة على تحمل الكلفة والصناعة والصمود السياسي

ولا تظل سياسة الطاقة دائمة إلا عندما تكون الحماية محددة الهدف ويكون توزيع التكاليف موثوقاً به.

قد تستدعي الأزمة تدابير طارئة، لكن كبح الأسعار على نطاق واسع قد يضعف حوافز ترشيد الاستهلاك، ويحمّل المالية العامة مخاطر إضافية، ويصعّب إنهاء الدعم لاحقاً.

وقد تتطلب الصناعة الأساسية تخطيط الاستمرارية أو الدعم المؤقت حيثما يكون للتعطل آثار استراتيجية، ولكن ينبغي ربط المساعدة بالكفاءة والتنويع ومسار خروج موثوق به.

وينبغي أن يفسّر الاتصال عدم اليقين والمقايضات، فتضعف ثقة الجمهور عندما تعد السلطات بنتائج الأسعار التي لا تستطيع السيطرة عليها، وتتعزز عندما تبيّن المؤسسات كيفية استهداف الحماية وكيفية جعل النظام أقل ضعفاً.

- إعداد دعم موجّه للأسر يمكن تفعيله بسرعة.
- ربط الدعم الصناعي بتحسين المرونة والكفاءة.
- نشر مدة التدابير الطارئة وكلفتها ومعايير مراجعتها.

أجندة الصمود 2026–2027

الأولوية هي تحويل الدروس إلى ترتيبات مؤسسية قبل أن تعيد الصدمة التالية توجيه الاهتمام السياسي.

ينبغي للسلطات تحديث اختبارات الإجهاد المترابطة بين قطاعات الطاقة، وتحديد اختناقات البنية التحتية، ومراجعة أدوات الطوارئ، والاتفاق على تنسيق التدابير الوطنية حين تشتد ضغوط السوق.

تُرتّب الاستثمارات وفق ما تضيفه من مرونة في سيناريوهات مختلفة. فالربط البيني والشبكات والتخزين والكفاءة والاستجابة للطلب وتنويع سلاسل الطاقة النظيفة والقدرة على الإصلاح تمنح خيارات مهمة حتى إن لم تُستخدم طوال الوقت.

تحتاج الأجندة إلى مؤشرات شفافة. فتراجع الاعتماد على مورد واحد مفيد، لكنه لا يغني عن تتبع تركز المسارات ووقت التعافي ومرونة الطلب وكفاية النظام ومدى تعرض المستهلكين للمخاطر.

الإجراء	الموعد	دليل الاكتمال
اختبار إجهاد مركب عبر قطاعات الطاقة	الربع الأول 2027	النتائج والإجراءات التصحيحية المسندة

الإجراء	الموعد	دليل الاكتمال
مراجعة استعادة العقد الحيوية	الربع الثاني 2027	خطط الإصلاح وقطع الغيار والمساعدة المتبادلة
آلية حماية محددة الهدف	قبل فصل الشتاء	معايير التفعيل والتنفيذ والانتهاء
لوحة متابعة التنويع	كل ثلاثة أشهر	المسارات والموردون والتقنيات والمرونة

المصادر والقراءات الإضافية

يعطي التحليل الأولوية للوثائق المؤسسية الرسمية والمصادر الأولية. وتوفر المراجع أدناه السياق المؤسسي الذي تستند إليه الورقة.

- المفوضية الأوروبية — إجراءات الاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة الطاقة
- وكالة الطاقة الدولية — حالة سياسات الطاقة 2026
- وكالة الطاقة الدولية — تحديث منتصف عام 2026 لقطاع الكهرباء
- وكالة الطاقة الدولية — أثر أزمة الشرق الأوسط في أسواق الغاز الطبيعي
- وكالة الطاقة الدولية — التحوط من صدمات النفط
- وكالة الطاقة الدولية — الاستثمار في الطاقة والأمن

المعيار التحريري

تميّز هذه الورقة بين الوقائع الموثقة والتقدير التحليلي. وتعرض التوصيات بوصفها خيارات للسلطات العامة والشركاء المؤسسيين، لا بوصفها مواقف حكومية أو آراء منسوبة إلى مشاركين في حوارات سرية.

النشر الأول: أغسطس 2026. النسخة المنقّحة: 4 سبتمبر 2026. تحمل النسختان العربية والإنجليزية الرقم المؤسسي نفسه.

المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
«...منصة أوروبية مستقلة للحوار في السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، مقرها روما ومسجلة في ثلاث ولايات قضائية أوروبية.»

روما

© 2026 المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية، روما. يجوز الاستشهاد بهذه الورقة مع ذكر المصدر.